

من أوجه العدل والرحمة في الجزاء الإلهي في الإسلام



د/ مشعل ركاوي الضفيري (✦)

الجزاء الإلهي في الإسلام دائر بين العدل والرحمة، وهو ما أعطى العقيدة الإسلامية رونقا وبهاء وإشراقاً، فليس الجزاء الإلهي قانوناً للعقوبات، بل هو عقيدة تدعو إلى الإسلام حين تبهر العقلاء بعدلها وحكمتها وإحكامها، وشريعة تنشر الرحمة وترويض النفوس الجامحة وتهذب الأخلاق بإيجاد الوازع والرادع في النفس البشرية .

وقد اقتضت الحكمة الالهية أن يقترن التكليف الشرعي وهو الأمر والنهي من الله، بالجزاء وهو الثواب للطائع والعقوبة للعاصي، والثواب والعقاب كلاهما قد سمي في القرآن بالجزاء، قال الله تعالى : ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا بَيْنَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحَقِّ﴾ (١) ونظائرهما في كتاب الله كثير .

ووجه الحكمة في وجود الجزاء الإلهي، أنه لو لم يكن هناك جزاء لاستوى العاصي والطائع، وانتفت حكمة الأمر والنهي، ومن ثم حكمة الخلق وهي طاعة الله وعبادته، والتي ذكرها الله تعالى في قوله : ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (٢)، وقال ﴿الَّذِي عَلَّقَ الثَّوْتِ وَالْحَيَّةَ يَبْلُوكُمُ ابْنَكُمُ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (٣) .

(*) جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر

(١) سورة النجم، آية ٣١

(٢) سورة الذاريات، آية ٥٦ .

(٣) سورة الملك آية ٢ .

إذ إن النفس البشرية مجبولة على أنها لا تفعل الأفعال الاختيارية إلا لرغبة أو رهبة، ولا يمكن أن ينضبط حال الانسان أو أن يمثّل لأوامر ربه إلا بوجود وازع أو رادع، وجاءت الآيات الكثيرة التي تشير إلى أن المؤمنين يعبدون ربهم خوفاً وطمعاً، رغباً ورهباً .

ومصطلح التكليف ذاته مشتق من الكلفة وهي التعب والمشقة، ثم اطلق التكليف في الشرع على الأمر والنهي^(١)، ولو لم يكن في التكليف مشقة لعدمت الحكمة منه، وهي ابتلاء المكلف، وذلك ما دعا أهل السنة إلى الاتفاق على أن الوعد والوعيد من مقتضيات الحكمة الإلهية^(٢) .

وتعد مسألة الجزاء الإلهي من المسائل التي اتفقت عليها الديانات السماوية، ولا تتنافى مع المقاييس العقلية المجردة، حيث إن العقل لا يساوي بين الضدين وهما المحسن والمسيء أو المصيب والمخطئ لا حالاً ولا مآلاً، إذ تقتضي العدالة أن يكافأ المحسن على إحسانه، وأن يعرض الطائع على التزامه بالتكليف الذي هو مظنة المشقة، وتفويته لراحته في الدنيا، في مقابل استحقاق المسيء والمخطئ للعقوبة، جزاء تعديه وظلمه وعصيانه لمولاه ومالكة الذي ألقى إليه الأمر والنهي، ولو استويا لما كان في التكليف حكمة، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

ولكن مع اتفاق أهل الديانات على أصول في الدين وأعظمها وجود الرب الخالق، إلا أن ذلك لم يمنعهم من الاختلاف في حقيقته وأوصافه أعظم الاختلاف، حتى في الملة الواحدة، كما فعل النصارى، فضلاً عن الاختلاف بين ملة وأخرى، وكذلك كان هذا الاختلاف موجوداً في قضية الجزاء الإلهي .

(١) انظر أصول الدين للبغدادي - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت - ١٩٢٨: (ص ٢٠٧) .

(٢) كتاب التوحيد لأبي منصور الماتريدي - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت - ١٩٦٦، ص ١٠١ .

من أوجه العدل والرحمة في الجزاء الإلهي في الإسلام فكر وإبداع

فإن هذا الأصل العام المتفق عليه، اندرج تحته كثير من المسائل التفصيلية التي عرفت بالوحي، واختلفت فيها العقول، وإن كان أهل الإسلام أثبتوا أن العقول السليمة تثبتها أيضاً، وخاصة تفصيلات الجزاء الإلهي التي تتعلق بالمكلفين، وموقع العدل الإلهي منها، مثل قضية الحرية ومسئولية الفرد عن عمله، وكذلك بعض المسائل الثابتة بالوحي، كتفاوت الجزاء بين المكلفين، وغيرها مما سيرد لاحقاً إن شاء الله .

ومن هنا ظن أعداء الإسلام أنهم وجدوا ثغرة ينفذون منها إلى الطعن في هذا الدين العظيم، وذلك بإلقاء الشبه على أهل الإسلام وتشكيكهم بعقيدتهم، ومحاولة إظهار عقيدة الجزاء الإلهي في الإسلام بأنها تنافي العدالة، وذلك لإضعاف التزام المسلمين بدينهم وإماتة ولائهم له، وبخاصة من لا يملك حظاً كافياً من العلم، وأيضاً بوضع العقوبات أمام من يريد التعرف على الإسلام ولم يتمتع بصفة التسليم للنص الإلهي، لغرض صده عن دين الإسلام .

كما أن هذه الشبه قد ترد أيضاً على المسلم دون تأثير خارجي وخاصة إذا كان يتبع منهجية خاطئة في الفهم والتفكير، ويحضرنا هنا تحذير النبي صلى الله عليه وسلم عن الاسترسال في مجارة الوسواس الشيطانية في مسألة أعظم من تفصيلات الجزاء الإلهي ألا وهي مسألة وجود الخالق، وهي التي لم ينكرها غير الملاحدة، "يأتي الشيطان أحكم فيقول: من خلق كذا من خلق كذا، حتى يقول من خلق ربك، فإذا بلغ ذلك فليستعذ بالله ولينته" (١)، فإذا كان هذا الانحراف في التفكير والفهم يتطرق إلى أعظم المسائل وأكثرها وضوحاً فلا يؤمن أن يأتي إلى ما هو أقل منها .

(١) متفق عليه - أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب بدء الخلق (١١) - برقم (٣٢٧٦) .
والإمام مسلم في صحيحه - كتاب الإيمان (٢١٤) برقم (١٣٤) .

لذا كان غرض العلماء دائماً من اثبات أوجه حكمة الله تعالى، وإلهية الإسلام، وعصمة القرآن، أمرين أولهما تقوية اليقين لدى المسلمين بدينهم، ثم الرد على الطاعنين في الدين، لحماية عقائد المسلمين، وابقاء الطريق مفتوح أمام من يريد التعرف على الإسلام دون عقبات أو تشويه .

وأكثر ما ولج منه الطاعنون أو لبس فيه على ضعاف الإيمان في هذا الباب هو جانب الحكمة والعدالة في الجزاء الإلهي في الإسلام ثواباً وعقاباً، وهو ما سنسلط عليه الضوء، دون التطرق إلى دار الجزاء أو محل وقوع الجزاء، إذ هي مسائل لا تتعلق بصورة مباشرة بأفعال المكلف وكسبه .

الجزاء الإلهي لا يقع إلا على من قامت عليه الحجة :

يظهر وجه من أوجه العدالة الإلهية جلياً في الجزاء الإلهي، حيث إن المكلف لا يؤخذ على تكليف لم يعلم به، إما لغياب الرسول المبلغ عن ربه، أو لغياب أداة الفهم والإدراك وهي العقل غياباً مؤقتاً أو دائماً، جزئياً أو كلياً .

فإن الجزاء الإلهي في الإسلام يترتب على معتقدات وأعمال قولية وفعلية محددة، ولا بد للمكلف من أن يعلمها حتى يتحمل تبعاتها فعلاً وتركاً، إذ لا يحاسب أحد على فعل لا يعلم حكمه من حيث الحسن أو القبح، ولا يعول على العقل المجرد في ذلك، إذ تختلف العقول في مراتب إدراكها لطبائع الأشياء وحقائقها، كما أن تفاوت طاقات العقول في مقدار تعمقها في سبر أغوار الأشياء، وربطها بآثارها، والترجيح بين جوانب الخير والشر فيها من شخص إلى آخر له أثر في اضطراب ميزان التحسين والتقبيح بين العقول البشرية.

وتتدخل عوامل عدة ومختلفة في اعتبار الشيء حسناً أو سيئاً، فأعراف

المجتمع وما اعتاد عليه الناس له أثر في استحسان الأفعال واستقباحها، إذ اتفق الناس على استحسان ما تراضوا عليه وتواطئوا على ممارسته، وقد يصل حد التقديس عندهم، وإن كان شركاً بالله .

والنظر إلى صنوف المعاملات التي تخلط خيراً وشرّاً قد يغلبون فيه جانب الخير على الشر، فيستحسنون الفعل كله، مثلما استحسن عرب الجاهلية وأد البنات وتواطئوا عليه لتغليبهم جانب الغيرة وحماية الأعراس على جانب عصمة الروح وحق الحياة، وكما استحسنوا الربا لما غلبوا جانب تريح الدائن على جانب الأضرار بالمستدين، وزرع العداوة والبغضاء في المجتمع، وكما استنكروا تحريم الميتة بعقولهم فقالوا (أيجل لنا ما نذبحه بأيدينا ولا يحل ما يذبحه الله لنا؟!)، وكما غلبت بعض شعوب آسيا البوذية قديماً في قياس عقلي فاسد، غلبت جانب مصلحة الكسب في الاتجار بالأعراض على جانب قدسية العرض، وكما غلبت بعض العقول جانب مصلحة المتعة في شرب الخمر على جانب مفسدة ذهاب العقل، وقد كان الذين خالفوا أقوامهم في ذلك من النادرين والمعدودين، ويحكي لنا القرآن اختلاف الموازين عند هؤلاء وإنكارهم على أنبيائهم أن يدعوهم إلى تركها، كما حكى الله تعالى عن عرب الجاهلية تعجبهم من دعوة نبينا محمد ﷺ لهم إلى التوحيد ونبذ الأصنام، ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجَبٌ ۝﴾^(١)، وكما حكى الله

تعالى عن قوم شعيب إنكارهم على نبيهم أن دعاهم إلى نبذ الشرك وترك الربا، بل وسخرتهم من فهمه وعقله ﴿قَالُوا يَسْمِئِبْ أَصْلَوْتِكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَتَّبِعُ آبَاؤُنَا وَأَنْ تَقْلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَكْتُمُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْخَلِيلُ الرَّشِيدُ ۝﴾^(٢) وغيرها في القرآن

كثير .

(١) سورة ص، آية ٥ .

(٢) سورة هود، آية ٨٧

لذا كان من عدل الله تعالى أن جعل الحجة بالوحي لا بالعقل، وإلا لهلك الناس بجهلهم، فلا يؤاخذ الناس إلا بالوحي، ولا جزاء ولا تعذيب لعاصي إلا بالوحي، فيه تقوم الحجة، قال سبحانه ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا﴾^(١)، ﴿وَمَا كَانَ آلَهُ لِيُغْلِبَ قَوْمًا بِئِذْ هَدَيْتُمْ حَتَّى تَبَيَّنَ لَكُم مَّا يُخْتَارُ لِأَنَّ أَلَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٢)، والعقل لا يدل على حسن الشيء وقبحه في حكم التكليف، وإنما يتلقى التحسين والتقبيح من موارد الشرع وموجب السمع كما قال الإمام الجوين^(٣)، ومثلها قال الشهرستاني^(٤) والآمدي^(٥) وغيرهم، ويصرح ابن القيم بأن تحقيق الحق في هذا الأصل العظيم أن القبح ثابت في نفسه، وأنه لا يعذب الله عليه إلا بعد إقامة الحجة بالرسالة^(٦).

والحجة تقوم على من بلغته وعقلها وفهمها، ومن عدالة الله تعالى أن لا يؤاخذ من لا يملك أداة الفهم أو القدرة عليه، فخرج من الموازنة بذلك المجنون الذي لا يعقل، ومثله الخرف الذي فقد التمييز، وكذلك الطفل الذي لا يدرك وإن كان مميزاً، أما أطفال المسلمين فإنهم يلحقون بآبائهم فضلاً عن الله ورحمة كما قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِذْنِ الْحَقَّانِ عَمُوا ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾.

وأما أطفال المشركين فإن القول الراجح فيهم عند أهل السنة وهو ما يوافق مبدأ العدل الإلهي أنهم غير مؤاخذين، ولكنهم يختبرون يوم القيامة مع من لم تبلغه الحجة، فإن أطاعوا أمر ربهم نجوا ودخلوا الجنة، وينقل الخطيب البغدادي إجماع أهل السنة على هذا الرأي، قائلاً: (وأما أهل السنة فإنهم

(١) سورة الإسراء، آية ١٥.

(٢) سورة التوبة، آية ١١٥.

(٣) هذه العبارة للإمام الجويني انظر: الارشاد للجويني - طبعة مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت - ط ٢ - ١٩٩٢ (ص ٢٢٨).

(٤) نهاية الاقدام للشهرستاني - طبعة مكتبة زهران بالقاهرة (ص ٣٧٠).

(٥) أبحاث الأفكار للآمدي - طبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة - ٢٠٠٢م (١٢١/٢).

(٦) مفتاح دار السعادة لابن القيم - طبعة مؤسسة الرسالة - الرياض - ١٤١٦هـ (٧/٢).

من أوجه العدل والرحمة في الجزاء الإلهي في الإسلام فكر وإبداع

أجمعوا أن من مات من ذراري المؤمنين صغيراً أو بلغ مجنوناً ومات كذلك يكون مع المؤمنين في الجنة، وتوقف المتخرجون منهم في أطفال المشركين لاختلاف الأخبار فيهم، .. وعن ابن عباس أنه يوقد لهم نار فيؤمرون باقتحامها فمن اقتحمها لم تضره النار شيئاً وصار إلى الجنة ^(١)، ووافقه في ذلك ابن تيمية ^(٢)، وتبعه تلميذه ابن القيم وعدد الأقوال فيهم حتى أوصلها إلى ثمانية، ورجح أنهم يختبرون يوم القيامة ^(٣).

ومبعث عدم تكليف الأطفال غير البالغين، أن العقل لدى الطفل كالجسد لا ينشأ كاملاً، ولكنه يتطور وينمو كما قال الله تعالى ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَتَذَكَّرُونَ﴾ ثم بعد الجهالة يكون التمييز، بفهم الخطاب ورد الجواب، وبعده يكون العقل بالبلوغ وهو مناط التكليف لاكتمال أداة الفهم وهي العقل، وهذا من أوجه العدالة الإلهية في الجزاء.

الجزاء الإلهي لا يقع إلا على من قام بالفعل باختياره :

الفعل الصادر من الإنسان قد يكون بغير إرادته، كأن يرغم قسراً خلافاً لاختياره، وقد يكون الفعل محرماً ولكن خطأً من غير قصد وعمد، ومثل هذا فرق بينه وبين العائد المتعمد حتى في الحدود الدنيوية، لأن مدار الاعمال على القصد، ولو بلغ ذنبه حد الكفر والشرك، مثل الذي قال مخطئاً من شدة الفرح "اللهم أنت عبدي وأنا ربك"، وقد يكون الفعل محرماً ولكن فعله ناسياً لحرمته، أو واهماً، والنسيان عذر لأنه فعل بغير قصد ونية.

(١) انظر أصول الدين للبغدادي : (ص ٢٥٩-٢٦٢) .

(٢) الفتاوى لابن تيمية - الطبعة السعودية : (١٤٢/١٨) .

(٣) انظر مفتاح دار السعادة لابن القيم :

وكل هذه الأعذار في الحالات الماضية، تبين وجهاً من وجوه العدالة الإلهية، وهي عدم مؤاخذة المكلف بما لم يفعله بإرادته الحرة، قال ﴿ (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) ﴾، فحقيقة الجزاء أنه عقوبة أو مثوبة لفاعل على فعله الذي اختاره، ومن أكره ينسب الفعل إليه ولا يعد من كسبه فيرتهن به مثوبة أو عقوبة [كل نفس بما كسبت رهينة]، وكذلك الخاطئ لا يتحقق فيه وصف القصد والاختيار لفعله، وإن كان الفعل ينسب إليه إذ لم يكن يريد وقوعه على الهيئة التي وقعت، ومثله الناسي .

والعدالة يراد بها هنا انتفاء الظلم عن المجازي، وليس المساواة بين الفعل وجزائه، أما في العقوبة فالعدل متحقق فيها من الله، والعقوبة بقدر الذنب، لا تزيد عليه ولا تنقص، فلا تظلم نفس شيئاً، ولا يجازى المسيئون إلا بما كانوا يكسبون .

وجاءت النصوص القرآنية النافية للظلم عن الله لتثبت عدل الله في جزائه، ويشير ابن تيمية إلى أن نفي الظلم يثبت العدل في الجزاء وذلك بقوله : (وهذه النصوص النافية للظلم تثبت العدل في الجزاء ، وأنه لا يبخس عامل عمله وكذلك قوله فيمن عاقبهم ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ وقوله : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾ ، بين أن عقاب المجرمين عدلاً لذنوبهم لا لأننا ظلمناهم فعاقبناهم بغير ذنب، والحديث الذي في السنن " لو عذب الله أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيراً من أعمالهم "، كما يبين أن العذاب لو وقع لكان لاستحقاقهم ذلك، لا لكونه بغير ذنب وهذا يبين أن من الظلم المنفي عقوبة من لم يذنب (١) .

وأما الثواب فإن المتحقق فيه أكثر من العدالة وهو الرحمة الإلهية، إذ إن الأعمال الصالحة التي يكسبها الإنسان لا تعدل في الحقيقة ذلك الثواب العظيم الذي تناله بفعلها، ولكن الله تعالى برحمته جعل تلك الأعمال أسباباً لا ثمناً للثواب، وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذلك بقوله في الحديث الشريف (لن ينجي أحداً منكم عمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغمّدني الله برحمته)^(١)، ومعلومة قصة العابد من بني إسرائيل الذي ورد أنه عبد الله خمسمائة سنة، وسأل الله -تعالى- أن يميتته في سجوده، فإذا حشر قيل له: أدخل الجنة برحمتي، قال: بل بعملتي، فيوزن جميع عمله بنعمة واحدة هي نعمة البصر فلا يفي، فيقول: ادخلوه النار، فينادي: يا رب برحمتك، فيقول: ردوه، فيوقف بين يديه، فيقول: من خلقتك ولم تك شيئاً؟، فيقول: أنت يا رب، فيقول: أكان ذلك من قبلك أم برحمتي؟، فيقول: برحمتك، فيقول: أدخلوه الجنة برحمتي)^(٢).

ولا يتعارض مع ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْجَنَّةُ الَّتِي أَوْفَّوْهَا بِمَا كُنْتُمْ قَمَلُونَ﴾ فإن الباء فيه باء سببية أي بسبب تلك الأعمال أوفرت الجنة، ولم تبلغ أعمالكم لتكون ثمناً لها .

وهو ما قرره الإمام الجويني قائلاً: (الثواب عند أهل الحق ليس بحق محتوم، ولا جزاء مجزوم، وإنما هو فضل من الله تعالى، والعقاب لا يجب أيضاً، والواقع منه هو عدل من الله)^(٣) .

(١) متفق عليه .

(٢) رواه الحاكم في "المستدرک" .

(٣) الارشاد للجويني : ص ٣٢١ .

ووعده الله بالثواب لا يتخلف، أما الوعيد فقد يتصرف الله فيه بالعفو، ولا يعد ذلك نقصاً بل هو كرم ورحمة منه سبحانه، وقد تعارف الناس على أن عفو المقتدر عن العقوبة من كماله لا من نقصه، وقرر الإيجي أن ذلك هو مذهب أهل السنة^(١).

ويورد ابن تيمية مسوغاً آخر في اعتبار العقاب الإلهي للعاصي عدلاً منه غير أن المكلف عصي ربه، وهو أن صاحب الملك يصنع بما يملك ما يريد، ولا يعد ظالماً إذا تصرف فيما يملك بما يشاء، والله سبحانه يتصرف في كونه وفي ملكه بما يشاء، لا يستل عما يفعل ولا راد لقضائه، فإذا عذب العاصي أو عفا عنه فهو ملكه يفعل به ما يريد، وأورد المناظرة التي دارت بين إياس بن معاوية والقدرية، حيث قال إياس: ما ناظرت بعقلي كله أحداً إلا القدرية قلت لهم: ما الظلم؟ قالو: أن تأخذ ما ليس لك أو أن تتصرف فيما ليس لك. قلت: فله كل شيء.

قال ابن تيمية: وليس هذا من إياس إلا ليبين أن التصرفات الواقعة هي في ملكه فلا يكون ظلماً بموجب حدهم وهذا مما لا نزاع بين أهل الإثبات فيه، فإنهم متفقون مع أهل الإيمان بالقدر على أن كل ما فعله الله فهو عدل^(٢).

وقاعدة أن الإنسان لا يؤاخذ إلا بما كسب، لا ينقضها ما ظنه البعض من أن تعذيب الميت بنيافة أهله عليه ينافي ذلك، أو أن انتفاع الميت بدعاء أهله واستغفارهم وشفاعتهم وتصديقهم له، يناقض قوله تعالى ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَقَى﴾، فإن تعذب الميت بنيافة أهله عليه مثل تأله بأوجاع

(١) انظر المواقف في علم الكلام لعبد الدين الإيجي، مكتبة المتنبي، القاهرة (ص ٣٧٨).

(٢) انظر الفتاوى: (١٤٠/١٨).

(٣) انظر الفتاوى لابن تيمية: (١٤٣/١٨).

من أوجه العدل والرحمة في الجزاء الإلهي في الإسلام فكر وإبداع

الدنيا وهي خارجة عن كسبه، وليس النياحة عقوبة له، مع أن البعض اشترط أن يكون هو راضياً بالنياحة أو آمراً بها، وكذلك انتفاعه بالدعاء والاستغفار والشفاعة والصدقة، فإن الانتفاع بها لا يعني أنه يستحقها أو يملكها، ولا يمنع عدم امتلاكه لها أن ينفعه مالكمها بها، وأطال ابن تيمية سرد الأدلة على هذا الرأي (١).

أما كسب المكلف للأجر أو الوزر من اتباع دعوته إلى الهدى أو الضلالة، فهذا يدرجه ابن تيمية ضمن الأعمال المتولدة عن عمل الإنسان، فهو كسب له لأن الداعي إلى الهدى أو الضلالة طالب مرید كامل الطلب والإرادة لما دعا إليه، لكن قدرته بالدعاء والأمر، وقدره الفاعل بالاتباع والقبول (٢).

الجزاء الإلهي متعلق بالعمل :

ومن العدالة الإلهية في الجزاء أنه متعلق بإنفاذ العمل، ولا يؤاخذ المكلف بما قبل ذلك من النية والهم والإرادة، فإن الجزاء ثواباً وعقاباً موعود به على العمل إساءة وإحساناً، فلم يؤاخذ الله تعالى بما قبل الفعل من نية فعله، وإن تطور إلى إرادة فعله، أو أوشك على فعله بالهم به، ولو أن الناس يؤاخذون بما يحدثون به أنفسهم، لهلكوا وليشسوا من التوبة والصلاح، وفسدت معيشتهم، فإن ذلك لا تطيقه النفوس البشرية، ولأن أثر الفعل لا يكون إلا بوقوعه، ولا يسمى المكلف فاعلاً إلا بالفعل فكذلك كان من العدل ألا يكون الجزاء عليه إلا بوقوعه، ولما نزل قوله تعالى ﴿وَأَن تَبُوءُوا مَآ فِي أَهْيكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْلَمُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعْذِبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ شَقِيذٌ﴾ شق ذلك على الصحابة، إذ

(١) انظر الفتاوى لابن تيمية : (١٤٣/١٨) .

(٢) انظر الفتاوى لابن تيمية كتاب علم السلوك : (١٤٤/١٠) .

خشوا أن يواخذهم الله بما تحدثهم به أنفسهم كطبيعة البشر، فسألوا رسول الله ﷺ : أونحن مؤاخذون بما نحدث به أنفسنا، فقال ﷺ : (إن الله غفر لهذه الأمة ما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل) (١) ، وفي الحديث القدسي قول الله عزوجل: إذا هم عبدي بسيئة فلا تكتبوها عليه فإن عملها فاكذبوها سيئة وإذا هم بحسنة فلم يعملها فاكذبوها حسنة فإن عملها فاكذبوها عشرا) (٢) .

وهذا ما يؤكد بعض أئمة الإسلام، ومنهم العز بن عبد السلام إذ يقول : (ولا عقاب على الخواطر ولا حديث النفس لغلبتها على الناس، ولا على ميل الطبع إلى الحسنات والسيئات، إذ لا تكليف بما يشق اجتنابه مشقة فادحة ولا بما لا يطيق فعله ولا تركه، ومبدأ التكليف العزوم والقصود، فالعزم على الحسنات حسن وعلى السيئات قبيح وعلى المباح مأذون) (٣) .
وينقل ابن مفلح الحنبلي عن بعض السلف أن حديث النفس يتجاوز الله عنه إلى أن يتكلم فهو إذا صار نية وعزماً وقصداً ولم يتكلم فهو معفو عنه) (٤) .

ويؤكد ابن تيمية أن المؤاخذة بالفعل فقط، قائلاً : (ولهذا كان الصواب الذي دلت عليه النصوص: أن الله لا يعذب في الآخرة إلا من أذنب، كما قال [لأملأن جهنم منك ومن تبعك منهم أجمعين] فلو دخلها أحد من غير أتباعه لم تمتلئ منهم) (٥) .

(١) رواه مسلم من حديث أبي هريرة .

(٢) رواه مسلم من حديث أبي هريرة .

(٣) قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام - دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٩٩٩، ١ / ١٤٠ .

(٤) الآداب الشرعية لابن مفلح المقدسي ، دار ابن حزم، بيروت ط (١) ٢٠٠٥ ، (١ / ٩٨) .

(٥) الفتاوى : (١٨ / ١٤١) .

ومثلما تحققت قاعدة الرحمة الإلهية حين يتعلق الأمر بفعل الحسنة فيثاب الفاعل بثواب يفوق قدر العمل رحمة من الله، فكذلك يتحقق في حال الهم بالفعل، فالهم بالسيئة معفو عنه لأنها سيئة لم تعمل، بينما الهم بالحسنة يثاب فاعله حتى ولو لم يأت بالحسنة، إذا حال بينه وبين الفعل مانع خارج عن إرادته، ففي الأولى عدل الله ظاهر في عدم المؤاخذه بالهم، وفي الثانية رحمة الله ظاهرة في الإثابة على حسنة لم تفعل لمجرد الهم بها، لأنها عمل قلبي صالح توافرت فيه الإرادة الجازمة وتخلفت القدرة فأثيب عليه تكملاً وفضلاً.

ويرى الإمام ابن تيمية أن صاحب الإرادة الجازمة للفعل في منزلة الفاعل على الحقيقة، وأنه مؤاخذ ومحاسب بما هم به، وأن الفعل لم يقع إلا لامتناع القدرة الممكنة من الفعل، وأما ما يهم به الإنسان ولا يفعله فهو هم ليس بإرادة جازمة، لذا يثاب على تركه إذا كان سيئاً، وعلى فعله إذا كان حسناً.

وذلك ما يعنيه ابن تيمية بقوله : (وبهذا يظهر ما يذكر عن الحارث المحاسبي أنه حكى الإجماع على أن الناي للفعل ليس بمنزلة الفاعل له فهذا الإجماع صحيح مع القدرة فإن الناي للفعل القادر عليه ليس بمنزلة الفاعل وأما الناي الجازم الآتي بما يمكن فإنه بمنزلة الفاعل التام، كما تقدم . وما يوضح هذا أن الله سبحانه في القرآن رتب الثواب والعقاب على مجرد الإرادة كقوله تعالى ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ يُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصَلُّهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا ﴾ وقال ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّا لَهَا تُوفًى إِلَهِمْ أَعْمَلْتُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يَخْسِرُونَ ﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرَى لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ ﴾ وقال ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ خَرْثَ الْآخِرَةِ نَزَدْنَا لَهُ فِي خَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ خَرْثَ الدُّنْيَا نَزَدْنَا لَهُ مِنْهَا وَمَا لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ ﴾ .

فرتب الثواب والعقاب على كونه يريد العاجلة ويريد الحياة الدنيا ويريد حرث الدنيا^(١) .

ويشمل ذلك عنده مريد الخير والشر، وهذا يفسر قوله ﷺ : (من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الوزر مثل أوزار من تبعه لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئاً)^(٢) ، ويفسر كذلك الحديث (من سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة من غير أن ينقص من أجورهم شيء)^(٣) .

ولهذا قرن الله تعالى في كتابه بين الأفعال المباشرة والمتولدة لتوافر الإرادة الجازمة لدى أصحابها، فقال : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْغُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَمُوتُونَ مِنْ عَذَابٍ نِيعًا إِلَّا كَتَبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ وقال ﴿ وَلَا يَحْتَقُونَ ظَنَّةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كَتَبَ لَهُمْ لِحَظِهِمْ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَمْتَلُونَ ﴾ ، فالأفعال الأولى : العطش والتعب أفعال تولدت الأفعال المباشرة وهي الجهاد، فنال أصحابها عليها أجراً مع أنها ليست أفعال مقصودة، وذلك بسبب وجود الإرادة الجازمة لدى أصحابها على نصرة الدين وعلوه والموت في سبيل الله .

وكذلك من تمنى فعل الخير ينال أجر فاعله إذا كان ذا إرادة جازمة، ولم يمنع وقوع الفعل إلا غياب القدرة، وهو المعنى في قوله تعالى ﴿ لَا يَتَّقُوا اللَّهَ أَتَقْبَلُونَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ عِزًّا أُولَى الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَقْسَبُهُمْ قُضْلًا اللَّهُ

(١) الفتاوى لابن تيمية : (٧٣١ / ١٠) . .

(٢) مقدمة سنن ابن ماجه : ح رقم ٢٠٣ .

(٣) رواه أحمد (٣٥٧ / ٤)

الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَتْلِ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَتْلِ أَجْرًا عَظِيمًا ۝ دَرَجَاتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١١﴾
فالقاعدون أولو الضرر أي أهل الاعذار ينالون مثل أجر المجاهدين بإرادتهم الجازمة للجهاد في سبيل الله .

وكذلك من منعه العذر كالسفر والمرض فإنه ينال أجر فاعل الخير إذا كان ذا إرادة جازمة، وهي ما أشار إليها النبي ﷺ بقوله: (إذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل وهو صحيح مقيم) (١) ، فالداعي إلى الخير ، والسان سنة حسنة، والتمني بإرادة جازمة أن يفعل فعل القادر، وكذلك من منعه القعود أو المرض أو السفر عن الفعل، كل واحد من أولئك ينال أجر الفاعل، لأنه توافرت لديه إرادة جازمة على فعل ما دعا إليه، وتوافر لأتباعه قدرة الامتثال، فنال مثل أجورهم، ولا يعني ذلك أنه نال شيئاً من أجورهم، بل لهم أجورهم، وله أجر عمله ومثل أجر من تبعه أو اقتدى به، بدلالة قوله ﷺ (... من غير أن ينقص من أجورهم شيء) .

وكذلك الداعي إلى الشر، أو السان سنة سيئة، ينال مثل أوزار من تبعه لتوافر الإرادة الجازمة لديه للفعل وإن لم يفعل، وهو مطابق لما جاء في قوله تعالى ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطِيئَتَكُمْ وَمَا نَحْمِلُهَا مِن فَتْنَةٍ أَلَا نَعْلَمُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تُكَاذِبُونَ ۝ وَلِيَحْمِلُوا فِيهَا ثِقَلَهُمْ وَالْأَثْقَالَ مَعَهُمْ أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُ مِنْهُمْ بَلْ لَّعَنُوا لَوْمَةَ عَنَّا كَانُوا اقْتَبَرُونَ ۝﴾ .

فأخبر الله تعالى أن أئمة الضلال لا يحملون شيئاً من أوزار أتباعهم، ولكنهم يحملون أوزار دعوتهم لهم مع أوزار أفعالهم هم .

(١) رواه أبو داود في كتاب الجنائز : ح رقم ٣٠٩١ .

وكذلك الجازم بإرادة فعل السيئة إذا لم يمنعه إلا مجرد العجز فهذا يعاقب على ذلك عقوبة الفاعل، وهو ما يفسر قول النبي ﷺ (إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قيل : هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال: إنه كان حريصاً على قتل صاحبه) وفي لفظ : { إنه أراد قتل صاحبه }^(١) ، فهذه الإرادة هي الحرص وهي الإرادة الجازمة وقد وجد معها المقدور وهو القتال لكن عجز عن القتل .

وكذلك من سنة سيئة يحمل أوزار من اقتدى به، ويشير إليه قوله ﷺ (لا تقتل نفس ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها) ، لأنه أول من سن القتل .

أما الأحاديث والنصوص التي جاء بها إيهام التفريق بين الفعل والفاعل فيرى ابن تيمية أنها فيمن كانت إرادته غير جازمة، وقد رد عليه البعض بردود حسنة، منها أن المؤاخاة والجزاء لا يكون إلا بالكلام أو العمل كما جاء في نص الحديث (ما لم تتكلم أو تعمل) ، ورد ذلك بأن مالم يتكلم به أو بعمله لم يصل حد الإرادة الجازمة، وتفصيل ذلك موسع في كتابات ابن تيمية^(٢) .

تفاوت الجزاء بين أصحاب الفعل الواحد باختلاف الأحوال :

من العدل الإلهي في الجزاء ثواباً وعقاباً التفريق بين أصحاب الفعل الواحد إذا اختلفت أحوالهم، فقد يقع المكلف في الذنب، ولكنه يستحق عقوبة أكثر من آخر وقع في الذنب نفسه، لتفاوت الحال بينهما، وقد يقع المكلف في الذنب وتكون عقوبته هو نفسه مختلفة باختلاف المكان أو الزمان

(١) رواه أبو داود في سننه من حديث أبي بكرة : كتاب الفتن والملاحم، ح رقم ٤٢٦٨ .
(٢) وانظر في ذلك للترغيع: الفتاوى لابن تيمية: الآداب والتصوف، كتاب علم السلوك (١٠ / ٧٢ وما بعدها) .

الذي وقع فيه الذنب، وكذلك يحدث هذا التفاوت في الثواب أيضاً على المكلف نفسه أو بين مكلف وآخر على نفس الفعل، إذا اختلف المكان أو الزمان أو الحال .

وهذا التفاوت في الجزاء يظهر فيه العدل الإلهي، حيث إن الناس تتفاوت دواعي المعصية لديهم، فلم يساو بين من فعلها ضعفاً أمام نوازع الغريزة، وبين من فعلها استهانة بالمعصية وبمن عصى وهو قادر على تركها، وأشد الناس عقوبة من فعل المعصية وقد ضعفت دواعيها، فدل ذلك على فساد القلب وخيب الطوية والاستهانة بالله، ومن أمثلته حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ : "ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم (قال أبو معاوية: ولا ينظر إليهم) ولهم عذاب أليم: شيخ زان. وملك كذاب. وعائل مستكبر" (١) .

فهذه أصناف ثلاثة لعصاة وقع كل واحد منهم في معصية ولكنهم نالوا عقوبة أشد من نظرائهم في فعلها، وخصهم الله تعالى بعقوبة أشد من غيرهم، فالأول زان ولكنه كبير في السن قد ضعفت شهوته، فلم يكن هناك دافع قوي من غريزة سوى الاستهانة بالمعصية، ومثل هذا يراعى حتى في الحدود الدنيوية، إذ كان حد الزاني غير المحصن الجلد، والزاني المحصن أشد منه وهو الرجم .

والصنف الثاني كذاب ولكنه ملك ذو سلطة وقوة وليس هناك من يخشاه إذا كذب، وليس هناك من حاجة مستعصية عليه تضطره الى الكذب ليحصلها، فدل على أن الكذب صدر منه لفساد طويته واستهانتته بالمعصية وبالخالق .

(١) رواه مسلم في كتاب الايمان رقم (١٠٧) .

والثالث مستكبر على غيره من الخلق، ولكنه عائل فقير لا يملك مالاً أو جاهاً يفتنه ويوهمه بالأفضلية على غيره ويصغرهم في عينه، فدل على أن داعيه إلى المعصية ليست فتنة المال، بل فساد الطوية والاستهانة بالمعصية وبالخالق .

ومثلما أن تفاوت الحال يفاوت بين المكلفين في الإثم والعقوبة، فإنه يفاوت بينهم في الأجر والثواب أيضاً، فإن من أدى العمل الصالح في حال العسر والمشقة ليس كمن أداها في حال اليسر والرخاء، فصدقة الشحيح الصحيح الذي يخشى الفقر ويأمل البقاء كما جاء في الحديث أعظم أجراً من صدقة الغني وكبير السن، والأجر على قدر المشقة، فدل التصديق في حال الحاجة إلى المال على قوة الاحتساب، بخلاف الذي يتصدق في حال الاستغناء عن المال، ومثل هذين لا يساوي الله بينهما في الأجر، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال "جاء رجل فقال : يا رسول الله أي الصدقة أفضل أو أعظم أجراً ؟ قال : أما وأبيك لتفتأن أن تصدق وأنت شحيح صحيح تخشى الفقر وتأمل البقاء ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان " (١) .

ومثله تفضيل الله تعالى للذين أنفقوا وجاهدوا قبل فتح مكة وهي حال ضعف المسلمين على من أنفق وجاهد من بعده وهي حال التمكين والقوة، وكلاهما وعد بالحسنى، وجاء ذلك في قوله تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَتَى مِنَ الْقُدْسِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَكْبَرُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَتَوْا مِنْ بَدُوٍّ وَقَاتَلُوا وَلَا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ (٢)

وإن كان سبب تفاوت الجزاء في الأمثلة السابقة هو حال الفاعل، فإن

(١) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الوصايا، ح رقم ٢٨٦٥ .

(٢) سورة الحديد، آية ١٠ .

الجزاء يتفاوت أيضاً بسبب اختلاف الظرف الذي وقع فيه الفعل، من مكان أو زمان أو حال، فإن المكان الفاضل كالمسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى، والزمان الفاضل كرمضان والعشر الأول من ذي الحجة والأشهر الحرم، تضاعف فيها الحسنات والسيئات عن غيرها من الأماكن والأزمنة .

فمن أمثلة تفاوت الجزاء لتفاوت المكان، أن من اقترف إنمأ في الحرم أعظم ذنباً وأشد عقوبة من اقتراف نفس الإثم في مكان غيره، قال الله تعالى ﴿وَمَنْ يُدْ فِيهِ بِالْحَادِ يَظْلِرُ نَذَةً مِنْ عَذَابِ الْيَوْمِ﴾ ، يقول الإمام ابن القيم : " فالسيئة في حرم الله وبلده، أكد وأعظم منها في طرف من أطراف الأرض ، ولهذا ليس من عصى الملك على بساط ملكه كمن عصاه في الموضع البعيد من داره ويساطه " (١) .

وتفاوت الجزاء لتفاوت المكان ليس في العقوبة فقط، بل يشمل الثواب، فإن أعظم الأعمال البدنية " الصلاة " يتفاوت أجرها باختلاف المساجد، فهي في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة، وفي المسجد النبوي بألف صلاة، وفي المسجد الأقصى بخمسمائة صلاة، وما ذلك الا لحرمة هذه المساجد ومنزلتها عند الله تعالى، قال ﷺ : " صلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة في ما سواه، وصلاة في مسجدي هذا بالف صلاة في ما سواه الا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الأقصى بخمسمائة صلاة في ما سواه " (٢) .

وتعظيم الحسنات يشمل الاعمال كلها وليس الصلاة فحسب، وهو قول الإمام أحمد واختيار النووي، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: " والصلاة

(١) انظر زاد المعاد لابن القيم : زاد المعاد ١-٥١ .

(٢) المعجم الكبير للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، العراق، ط (٢) ١٩٨٣ أخرجه أحمد وأبن ماجه، والزيادات عند الطبراني في الكبير وحسنه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/٤) ، والبخاري في الترغيب والترهيب : (١٧٥/٢) .

وغيرها من القرب بمكة أفضل، والمجاورة بمكان يكثر فيه إيمانه وتقواه أفضل حيث كان، وتضاعف السيئة والحسنة بمكان أو زمان فاضل. أهـ. ذكره القاضي وابن الجوزي^(١).

أما تفاوت الجزاء لتفاوت الزمان فإن التعظيم للثواب والعقاب فيها، لأن الله عظم تلك الأزمدة، فصاحب الفعل فيها اقترانه بحرمة حدود الله تعالى، فمن أحسن فيه نال أجر الامتثال وأجر تعظيم حدود الله، ومن أساء فيه فقد استحق إثم المعصية وإثم الاستهانة بحدود الله.

فالأشهر الحرم على سبيل المثال اصطفاه الله تعالى على سائر الشهور بالتحريم، وجعل الثواب والعقاب فيها مضاعفاً، وقد صرح بها بعض أهل العلم بذلك استناداً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الَّذِينَ الَّذِينَ لَا تَطْلُمُوا فِيهِنَّ أُنْثَى كُنْزٌ﴾^(٢).

قال ابن كثير رحمه الله في تفسيره: ﴿لَا تَطْلُمُوا فِيهِنَّ أُنْثَى كُنْزٌ﴾ أي في هذه الأشهر المحرمة، لأنها آكد، وأبلغ في الإثم من غيرها، كما أن المعاصي في البلد الحرام تضاعف، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُزِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، وكذلك الشهر الحرام تغلظ فيه الآثام، ولهذا تغلظ فيه الدية في مذهب الشافعي وطائفة كثيرة من العلماء، ثم نقل عن قتادة قوله: إن الظلم في الأشهر الحرم أعظم خطيئة ووزراً من الظلم فيما سواها، وإن كان الظلم على كل حال عظيماً، ولكن الله يعظم في أمره ما يشاء، ثم قال: فعظموا ما

(١) فوائد من كتاب الاختيارات لشيخ الإسلام ابن تيمية للبعلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٩٩٩، ص ١٦٧.

(٢) سورة التوبة، آية ٣٦.

(٣) مختصر تفسير ابن كثير (١٤١/٢).

عظم الله، فإنما تعظيم الأمور بما عظمها الله به عند أهل الفهم وأهل العقل^(٣) .

وقال ابن العربي: (فإن الله إذا عظم شيئاً من جهة صارت له حرمة واحدة. وإذا عظمه من جهتين أو من جهات صارت حرمة متعددة بعدد جهات التحريم. ويتضاعف العقاب بالعمل السوء فيها. كما ضاعف الثواب بالعمل الصالح فيها) فإن من أطاع الله في الشهر الحرام في البلد الحرام والمسجد الحرام ليس كمن أطاعه في شهر حلال في بلد حلال في بقعة حلال. وكذلك العصيان والعذاب مثله في الموضعين والحالين والصفتين وكذلك كله بحكم الله وحكمته^(١) .

وكذلك فضل العمل الصالح في الأيام العشر الأول من ذي الحجة على العمل في ما سواها من الأيام، بقوله ﷺ في الحديث الذي رواه الشيخان : "ما من أيام العمل الصالح أحب إلى الله عز وجل فيها من هذه الأيام - يعني الأيام العشر الأولى من ذي الحجة - قيل له: يا رسول الله ولا الجهاد؟ قال: "ولا الجهاد، إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء"، وذلك تعليله تعليل ما سبق من تخصيص الأشهر الحرم .

انفاذ الله لوعده ووعيده :

وصف الله نفسه بأنه لا يخلف الميعاد، وقد وعد سبحانه في كتابه العزيز من أطاعه بالثواب، وتوعد من عصاه بالعقوبة .

ولكن جاء في نصوص أخرى أن الله تعالى يعفو ويغفر، وجاء في نصوص غيرها في الكتاب والسنة اثبات لموانع أخرى تمنع انفاذ الله للوعد.

(١) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥٠٠) .

وقد أرادت بعض الفرق الإسلامية وخاصة الخوارج، والمعتزلة الذين اعتبروا انفاذ الوعيد الأصل الخامس لديهم من أصول الدين، أرادوا انكار موانع انفاذ الوعيد إذا لم يتب صاحبها، بزعم أنها تنافي وصف الله تعالى بأنه صادق، وقد توعد بتعذيب العصاة فكيف يعفو عنهم ولا يعذبهم، ولم يتوبوا من ذنوبهم .

وقد رد عليهم أهل الإسلام ردوداً وافية ومفصلة^(١) ، وقرر ابن تيمية مذهب السلف في ذلك، وهو أن وعد الله للطائعين بالثواب نافذ لا يتخلف، وأن وعيده للعصاة داخل في المشيئة إن أراد الله انفاذه، وإن أراد العفو سبحانه عفا عنهم، ويجمع ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ ، وهو المذهب الوسط بين المعتزلة والخوارج من جانب وبين المرجئة من جانب آخر^(٢) .

والحق أن مبدأ عدم حتمية انفاذ الوعيد يعكس جانباً مشرقاً من العقيدة الإسلامية السمحاء، ويجلي صورة للعدل والرحمة الإلهية في مراعاة النفس البشرية التي تمر بأطوار الغفلة واليقظة، فيفتح لها أبواب الأمل في النجاة بعد تيقن الهلاك .

وموانع انفاذ الوعيد في الإسلام متعددة، فمنها ما يكون هبة ورحمة من الله بالعفو والمغفرة لمن يشاء ويختار من عباده، وذلك ما أشار إليه سبحانه بقوله ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ .

ومنها ما يكون من المكلف نفسه بأداء الاعمال الصالحة المكفرة للذنوب،

(١) انظر الارشاد للجويني ص ٣٢٥ وما بعدها .

(٢) انظر الواسطية لابن تيمية : ص ٦٤ .

(٣) سورة هود آية ١١٤ .

والتي يكون ثوابها محو السيئات إضافة الى اكتساب الحسنات كما قال تعالى ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي الْتَهَارِ وَزُكَا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ (٣) ، وتلك الاعمال مثل الحج والعمرة والجمعة الى الجمعة، والصيام والوضوء، او بالصبر على ما يقدره الله من مصائب مكفرة للذنوب ، وقد تكون مجرد ذكر أودعاء في مواطن ربما يستهين بها الإنسان الذي يجهل عظمة الإسلام، كدعاء السوق " من دخل السوق فقال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت وهو حي لا يموت، وهو على كل شيء قدير، كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة، وبنى له بيتاً في الجنة " (١) ، فكان كرم الله بمحو السيئات وعدم إنفاذ الوعيد المتعلق بتلك السيئات كملاً من الله تعالى الذي وصف نفسه بالعفو، فأى رحمة فوق هذه الرحمة .

وقد تكون المكفرات هبة من غيره من الخلق بالشفاعة له، فالشهيد يشفع في سبعين من اهل بيته (٢) ، والطفل يشفع في أبويه (٣) ، والنبي ﷺ يشفع في أمته (٤) ، وأسهب أئمة الإسلام في إيراد الأدلة العقلية والنقلية على تجويز الشفاعة (٥) ، وينقل الإمام أبو الحسن الأشعري الاجماع على اثبات الشفاعة (٦) . ومبدأ عدم لزوم انفاذ الوعيد يدل على أن الاسلام دين العدل والرحمة،

(١) انظر صحيح سنن النسائي للالباني (١٥٢/٢) .

(٢) خرجه أبو داود في سننه: كتاب الجهاد باب الشهيد يشفع برقم: (٢٥٢٢) ج(٣/٣٤) .

(٣) سنن البيهقي : (٣٧/٤) .

(٤) رواه البخاري : ٢٦٤/٦ و ٢٦٥ ، ومسلم رقم : ١٩٤ في كتاب الإيمان .

(٥) انظر الارشاد للجويني : (فصل في الشفاعة : ص ٣٣٠ - ٣٣١) ، وانظر أصول الدين للبغدادى (ص ٢٤٤) .

(٦) الإبانة عن أصول الديانة للأشعري - طبعة مكتبة المؤيد - الرياض ١٩٩٣م : (ص ١٦٢) .

عدل ورحمة تصاحب الإنسان في حياته وبعد موته، حتى في حال استحقاقه للجزاء، فأني مطمئن بعد ذلك لأعداء الاسلام في عدل الاسلام ورحمته .

مصادر ومراجع البحث

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- أصول الدين للبغدادي - طبعة دار الكتب العلمية بيروت-١٩٢٨ .
- ٣- كتاب التوحيد لأبي منصور الماتريدي - طبعة دار الكتب العلمية بيروت - ١٩٦٦ .
- ٤- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لاحمد بن حجر العسقلاني - طبعة دار المعرفة-بيروت-بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٥- صحيح الإمام مسلم - طبعة دار احياء التراث العربي-بيروت-بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٦- الارشاد للجويني - طبعة مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت - ط٢ - ١٩٩٢ .
- ٧- نهاية الاقدام للشهرستاني - طبعة مكتبة زهران بالقاهرة .
- ٨- أبكار الأفكار لسيف الدين الأمدي - طبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ٢٠٠٢ م .
- ٩- مفتاح دار السعادة لابن القيم- طبعة مؤسسة الرسالة - الرياض ١٤١٦ هـ .
- ١٠- مجموع الفتاوى لابن تيمية - طبعة دار الرحمة - الرياض .
- ١١- سنن ابن ماجه : طبعة دار الفكر- بيروت- بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ..
- ١٢- المستدرک على الصحيحين للإمام الحاكم ، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت- ١٩٩٠ م .

من أوجه العدل والرحمة في الجزاء الإلهي في الإسلام فكو وإبداع

- ١٣- سنن أبي داود : طبعة دار الفكر - بيروت - بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
- ١٤- زاد المعاد في هدى خير العباد لابن القيم - طبع مؤسسة الرسالة - ١٩٨٥ - بتحقيق شعيب وعبد القادر الأرناؤوط .
- ١٥- مجمع الزوائد لابن حجر الهيتمي طبعة دار الريان للتراث - القاهرة - ١٤٠٧ هـ .
- ١٦- تفسير ابن كثير : طبعة دار الشعب - بتحقيق عبد العزيز غنيم ومحمد أحمد عاشور ومحمد إبراهيم .
- ١٧- أحكام القرآن لابن العربي - طبعة دار الفكر بيروت .
- ١٨- سنن الترمذي طبع دار الكتب العلمية - بيروت - بتحقيق أحمد شاكر - ١٩٨٧ .
- ١٩- العقيدة الواسطية لابن تيمية طبعة الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض - ١٤١٢ هـ .
- ٢٠- الإبانة عن أصول الديانة للأشعري- طبعة مكتبة المؤيد - الرياض ١٩٩٣م : (ص ١٦٢) .
- ٢١- مسند الإمام أحمد بن حنبل - مؤسسة قرطبة - القاهرة .

